مسكنات الطائفية.. لماذا لا تجدي نفعا؟

يوسف الديني

محاولة أي باحث موضوعي لتأطير مفهوم ما في محددات معرفية أمر بالغ الصعوبة، فكيف بمفهوم ساخن كـ«الطائفية» يكتنفه الكثير من الغموض والالتباس والتداخل الشديد، بسبب تعدد مرجعياته وتنوع مصادره وتحولاته الدلالية من زمن لآخر، فالطائفية في التناول التراثي المستند إلى تقسيم الأفكار إلى ملل ونحل، يختلف كليا عن الخبرة التاريخية التي طالت المفهوم في تناوله المعاصر فيما بعد حقبة الدولة العربية الحديثة، كما هو مختلف في ذات الوقت عن التناول الغربي للمفهوم قبل وبعد نشأة الدولة القومية، ومع اختلاف المدارس المرتبطة بتيارات الحداثة وما بعدها.

الفرز الطائفي في صيغته «العقائدية» كان نتيجة صراعات لاهوتية بالأساس، ترجع بداياته المبكرة إلى مرحلة النزاع الذي حصل بين صحب النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والذي كانت بوادره موجودة في حياته، ولكنه كان بحكمته واحتوائه المذهل للفرقاء الذين عاشوا في فترة الجاهلية، إرثا هائلا من الشحناء والاختلاف، يحمل أبعادا عشائرية. لكن الانشطار الذي حصل بعد وفاته في تحديد الخليفة وما تبع ذلك من فتن وأزمات، تكللت بانتهاء ما سمي بـ«الحقبة الراشدية» على يد الدولة الأموية، التي كانت في حقيقتها ذات توجهات براغماتية سياسية أكثر من تعبيرها عن الدولة الدينية، (وهنا يمكن تسجيل ملاحظة الخطأ في تقييمها من كلا الطرفين)، ثم جاءت الفترة العباسية التي حرص زعماؤها على الاستفادة من الدرس الطائفي بشكل كبير، من خلال الاستقطاب المذهبي الطائفي عبر التأسيس على أحقية الانفراد بالسلطة، لأسباب سلالية، وهو ذات المبرر الذي كانت تطرحه الأسر الهاشمية التي شكلت أحزاب المعارضة، مما أدى إلى تحول العراق وقتذاك، ويا للمفارقة، إلى ساحة صراع طائفي، مما ساهم في تشكل تيارين أساسيين ليس فقط على أساس الاعتقاد، وإنما على أساس الهم السياسي، وهما الشيعة والسنة. وكان للتحولات الاقتصادية الضخمة التي جنتها السلطة العباسية، أثر بارز في تأسيس الامبراطورية العباسية، التي أكدت على بعد الحكم الديني، اعتمادا على الحق الإلهي المطلق فيما جعل خصومهم يؤسسون للرمزية التضحوية، أو المعارضة الممثلة للإسلام المغيب، والتي كانت تعمل بشكل سري سرعان ما انتقل إلى أعمال وثورات مسلحة، أفلحت في حقب تاريخية لاحقا إلى تأسيس دول «إمامية»، قائمة على المذهب الشيعي، في مقابل دول «خلافة» قائمة على النظرية السياسية السنية التي تم إنتاجها بشكل يأخذ في عين الاعتبار هذا التمايز الطائفي، وهو الأمر الذي صبغ تلك المرحلة بهشاشة سياسية على مستوى السيادة، وعلى مستوى العلاقات بين القطاعات المختلفة من المجتمع، الأمر الذي تعمق بشكل كبير مع انتشار الصراعات المسلحة، حتى بلغ الأمر ذروته مع تأسيس الدولة الفاطمية، في مقابل الدولة العباسية، مما ساهم في تحويل الصراع العقائدي إلى أدوات سياسية تستخدمها السلطة لقمع الخصوم وتجريم المعارضة. واستمر هذا التأليب الطائفي المتبادل، وكان من نتائجه الصراع المرير بين العثمانيين والصفويين، الأمر الذي شكل لاحقا تيارات سياسية مستقلة قائمة على الانتماء الطائفي، لم تكن معنية تماما بالجدل الديني، بل كانت مجرد تنظيمات سياسية جماهيرية، أكثر من كونها جماعات دينية تمارس خصوصيتها المذهبية.

اليوم تترسخ الطائفية السياسية على أساس متين من الطائفية الدينية، ومع كل المحاولات التي بدأت مع عصر النهضة، لإيجاد صيغة توحيدية بين المذهب السني والشيعي، في ظل صعود دعوات الوحدة من قبل رموز النهضة، فإن كل تلك المحاولات ذهبت أدراج الرياح وحق لها، لأنها كانت ذات صيغ وأهداف «تلفيقية»، تحاول البحث عن المشترك، وهو مجمل وعام (أصول الإسلام الكبرى)، وتتجاهل كل ما هو تفصيلي وخاص، وهي الأفكار والمقولات التي بنيت شرعية كل الطوائف والجماعات الدينية عليها، سواء كانت في شكلها العقائدي أو الفقهي، بحيث أن أي انتقاص من تلك «التفاصيل/ الهوية»، يعني مساسا بالشرعية، وهذا ما لم يجرؤ عليه تيار ديني إصلاحي حتى الآن لأسباب كثيرة.

من هنا يمكن فهم ردود الأفعال العنيفة التي تطال اليوم جهود رموز معتدلة من السنة والشيعة، تحاول أن تخفف من الاحتقان الطائفي في شقه الديني، سعيا إلى تجنيب المنطقة كوارث الطائفية السياسية التي تدق ناقوس الخطر منذ سقوط العراق، وصولا إلى الحالة اللبنانية.

ومع أنه يجب تثمين تلك المبادرة الخلاقة التي دعا إليها فضيلة الشيخ سلمان العودة، حين دعا إلى أن تكون هناك مكاشفة ومراجعة صريحة لكثير من المدونات والمراجع الشيعية وكذلك السنية، وألا يتم الاكتفاء ببعض التصريحات على استحياء، بل يجب أن يكون هناك مراجعة جريئة وصريحة وسليمة لحفظ الدين والعقول.. وهو كلام عام مجمل يقال مثله الكثير حتى في صيغ مبادرات التعايش من قبل الشيعة، والتي لم ترق إلى مستوى الاعتراف وتبادل الحقوق الذي وصل إليه رموز التجديد الديني، بدءا من الأفغاني وعبده وحتى شلتوت وأبو زهرة.

إلا أن باعث تثمين مبادرة الشيخ سلمان ما يلاقيه من ردود أفعال واتهامات عنيفة وقوية من قبل التيارات السنية المتطرفة، الأمر الذي يمكن من خلال قياس مدى تأثيرات أي تصريحات تصدر من مثله، حتى لو كانت متجاوزة في خطابات إسلامية غير محلية، هذا بالإضافة إلى أن أزمة الطائفية قد تجاوزت المقولات الكلاسيكية ذات الطابع اللاهوتي لتصل إلى محددات سياسية تصبغ هوية المرحلة القادمة، حتى بات الفصل بين ما هو سياسي وديني شبه متعذر، بسبب حالة الإسقاط التي تمارسها بعض التيارات السياسية المتطرفة، والتي تحاول تأسيس مشروعها السياسي على ذلك الإرث الطائفي الطويل.

في اعتقادي أن ما يهم الآن، هو إيجاد صيغة تعايش سلمية يجترحها عقلاء الطرفين، مع الاحتفاظ بمحددات الهوية الرئيسية. هذه الصيغة يجب أن تكون «مدنية» تدخل في إطار العلاقة التي تحكم بين المواطنين ضمن العقد الاجتماعي العام، وهو عبء قانوني وتشريعي بالأساس، يجب ألا يلقى على كاهل الرموز المعتدلة في كلا الجانبين، حتى لا تتحول تلك الجهود الحثيثة، التي يبذلها أولئك المعتدلون، إلى «مسكنات»، وقتية تستحث فايروس المرض على المعاودة بشكل أقوى، أكثر من أن تمنح العافية لجسدنا الإسلامي المثلوم بواقعه المرير.

نقلاً عن صحيفة (الشرق الوسط) اللندنية

الإستراتيجية الصناعية الشاملة والرؤية المستقبلية للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

بناء على الموافقة السامية الكريمة و في إطار جهود وزارة التجارة والصناعة للنهوض بالتنمية الصناعية تقوم الوزارة بإعداد إستراتيجية صناعية ورؤية مستقبلية للتنمية الصناعية حتى عام ٢٠٢٠م بعنوان البرنامج المتكامل " استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية وتنويع القاعدة الصناعية في المملكة العربية السعودية " تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للصناعات الوطنية و تحفيز التنويع الصناعي ضمن بيئة الاقتصاد العالمي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتخفيف اعتماده على مصدر واحد أساسي للدخل . وتتضمن الإستراتيجية الصناعية ثلاثة محاور أساسية هي: تعزيز القدرات التنافسية الصناعية ، وتوفير البنية الأساسية والخدمات للقطاع الصناعي ، وتحديث ووضع القوانين و الأنظمة الملائمة .

تتناول الإستراتيجية الصناعية مسائل هامة تتعلق بتطوير وتنفيذ السياسات التالية:

تطوير تقنيات الإنتاج وتنويع المنتجات الصناعية ونقل وتوطين التقنيات المناسبة و تطوير المهارات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي واستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة وبناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي تطوير برامج تطبيقية لتفعيل المواصفات القياسية والعمل على تحسين الجودة بهدف تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتحفيز تنوع الصناعات ذات الميزة النسبية والصناعات المكملة لها وتشجيع الاستثمار في تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية ومناطق التقنية وتطوير وتحديث أداء الأعمال والأنظمة والإجراءات الصناعية إلكترونياً والعناية بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية والتقليدية.

وليمكن إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الصناعية وفق آليات عملية ديناميكية تحقق الطموحات الكبيرة لتطوير أداء القطاع الصناعي في المملكة بفاعلية عالية وبما ينسجم مع المتغيرات والتطورات المتسارعة والمستمرة ضمن بيئة ومنظومة الاقتصاد العالمي ، فإن هذه الوزارة لديها قناعة تامة بأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تضافر الجهود وتكاتف الإمكانات وتكاملها والمشاركة الفعلية بين القطاعين الحكومي والخاص .

العناصر الأساسية للإستراتيجية الصناعية

١- تعزيز القدرات التنافسية الصناعية

العمل على تحسين القدرات التنافسية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية لضمان النفاذ والمنافسة في الأسواق العالمية في ظل ظروف العولمة وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية ، وذلك من خلال صياغة برنامج عمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) يحدد الرؤية الصناعية المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠م . وأداة تحقيق ذلك ترتكز على بناء جهاز متخصص وفاعل لاقتراح ومتابعة تطبيق السياسات والبرامج وتبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية الصناعية وتعتمد المنهجية على تشخيص واقع القطاع الصناعي بغرض وضع إطار السياسات الصناعية الملائمة لتنفيذها من خلال برامج تنفيذية لصناعات مختارة تتميز بالقدرة التنافسية .

وسوف يتم توفير خدمات مساندة تستجيب لحاجات القطاع الخاص في مجالات ترويج الاستثمار و تحفيز التقنية وتطوير الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومطابقة المقاييس وتحسين الجودة وتطوير الإدارة وتنمية الموارد البشرية وبناء وحدة معلومات الأعمال .

٢- توفير بنية أساسية ملائمة لاستيعاب طموحات التنمية الصناعية

تمشيا مع متطلبات القطاع الصناعي نحو توفير بنية أساسية ملائمة ومستدامة لاستيعاب طموحات التنمية الصناعية من خلال تطوير وتدعيم مؤسسات وخدمات تهدف إلى خدمة القطاع الصناعي ، فإنه في ضوء ذلك تم إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية للعمل على تحديد إطار سياسات لتوفير أراضي صناعية مطورة مبنية على معايير تخصيص الأراضي الصناعية من خلال آلية السوق وبناء سياسة تنمية الأراضي الصناعية على معامل الطلب في ظل شفافية تامة في الإجراءات بحيث تغطي تكاليف تأجير الأراضي الصناعية تكاليف تطويرها وصيانتها وضمان تقديم هذه الخدمات عند مستويات جودة عالية ، وتنمية الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في توفير الأراضي الصناعية المطورة تتضمن توزيعاً أفضل للأدوار بين الهيئة والتي تختص في وضع السياسات الوطنية لتنمية المدن الصناعية وتنظيم استخدام الأراضي الصناعية والإشراف على أداء شركات القطاع الخاص المشغلة للمدن الصناعية . بينما يتمثل دور القطاع الخاص الذي يجيد التوظيف الأمثل للاستثمارات في توفير الموارد المالية للاستثمار في تطوير المدن الصناعية وتشغيلها وإدارة خدماتها . وتقوم الهيئة بإسناد تطوير إدارة خدمات المدن الصناعية لشركات تطوير من القطاع الخاص عن طريق مناقصات تنافسية عامة تتميز خطواتها بالشفافية .

ويتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى توفير بنية أساسية حديثة للقطاع الصناعي من خلال آلية متجددة تضمن الاستجابة للطلب على خدمات البنية الأساسية التي يحتاجها القطاع الصناعي مهما كان حجمه ضمن خطوات تتميز بالشفافية والتنافس ، وسوف ينعكس ذلك على جودة الخدمات وملائمة أسعارها ، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للصناعة السعودية .

٣- وضع القوانين والأنظمة الملائمة لضمان ظروف أسواق تنافسية عادلة للمنتجات الصناعية

تتميز أسواق المملكة بأنها مفتوحة وتتدفق السلع عبر رسوم جمركية معقولة وفي نفس الوقت تعتبر الصناعات السعودية في معظمها صناعات ناشئة والطريق طويل لدخول صناعات ناشئة جديدة ، وفي ظل المراحل الأولية التي تعيشها الصناعة السعودية ومحدودية مستوى هيكل الرسوم الجمركية فإن هوامش ربحية الصناعات الناشئة ضيقة وحرجة ولا شك أن ظواهر مثل الإغراق من قبل المنتجات المستوردة المثيلة يمكن أن يعطل التنمية الصناعية ، ويلاحظ زيادة ممارسة إغراق أسواق الدول النامية والمملكة خاصة لأسباب غياب تفعيل أنظمة مكافحة الإغراق والنظام الاحترازي والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والتي من شأنها أن توفر أسواق تنافسية عادلة تساعد على تنمية القطاعات الصناعية الواعدة ، إضافة إلى دورها في استقرار الأسواق المحلية وتعزيز موثوقية السياسات التجارية والصناعية في المملكة وهذه النتائج في مجملها تمثل محفزا هاما لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية.

تنفق الحكومة أكثر من 50 % منها

قطر تستثمر 130 مليار دولار خلال السنوات الـ7 المقبلة بقطاعات مختلفة

الدوحة / وكالات:

قال وزير المالية القطري القائم بأعمال وزير التجارة والاقتصاد يوسف حسين كمال إن بلاده تخطط لإنفاق نحو ١٣٠ مليار دولار في القطاعات الاستثمارية المختلفة خلال السنوات الست أو السبع المقبلة.

وأشار كمال في الكلمة التي ألقاها في افتتاح منتدى "ميد" لتمويل المشاريع في الشرق الأوسط يوم الإثنين الماضي الى ان الحكومة القطرية ستخصص حوالي ٧٠ مليار دولار من إجمالي هذا الإنفاق لتمويل المشاريع في العديد من القطاعات منها حوالي ٥٥ مليار دولار على شكل قروض مشتركة و١٥ مليار دولار على شكل سندات دين.

وتحدث الوزير عن النمو الهائل لسوق سندات الدين على صعيد تمويل المشاريع خلال السنة الماضية معتبرا ان هذا النمو استفاد من النمو الكبير للإنفاق على مشاريع البنية التحتية من قبل القطاعين العام والخاص الذي أدى الى تحسن التصنيف الائتماني السيادي في الأسواق المالية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ولفت كمال في المنتدى الذي تنظمه مجلة "ميد" الاقتصادية الى انه على الرغم من الفرص الكثيرة المتاحة في قطر ودول الخليج فان صناعة تمويل المشاريع في المنطقة تواجه تحديات جديدة ومثيرة تتمثل في المنافسة من البنوك الدولية الأمر الذي أدى الى تخفيض تكاليف التمويل.

وشدد على أهمية توفير فرص ممتازة لبناء الشراكات وعلاقات التحالف مع المؤسسات المالية العالمية التي يمكن تكوين مجموعات تمويل أوسع معها وإيجاد حلول أكثر تطورا مضيفا ان وصول قيمة بعض المشاريع الى ما يزيد على ١٠ مليارات دولار قلص قدرات البنك الواحد للعمل ككفيل أو ضامن وحيد لمثل هذه المشاريع.

ونوه كمال بالخطوات التي اتخذتها السلطات القطرية لاستقطاب المزيد من المؤسسات المالية والشركات المهنية ذات السمعة العالمية الممتازة لإنشاء فروع لها ضمن مركز قطر للمال.

وأوضح ان فرص الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وفيرة وهي تعد أكبر سوق تمويل للمشاريع في العالم مستشهدا على ذلك بقيمة المشاريع الحالية والمقبلة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تقدر بأكثر من تريليون دولار تحظى قطاعات البناء والنفط والغاز والبتروكيماويات فيها بنصيب الأسد.

وذكر كمال ان حصة منطقة الخليج في مجال تمويل المشاريع وصلت الى ٣٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦ وفقا لتقرير احد المصارف وهو ما يفوق مجموع ما تم تعويمه من تمويل خلال عام ٢٠٠٥.

بسعر 1.546 ريال للسهم والحكومة ترفع ملكيتها في الشركة إلى 81 %

العُمانية لخدمات الطيران تضاعف رأسمالها 4 مرات وتزمع شراء طائرات

مسقط / وكالات :

وافقت الشركة العمانية لخدمات الطيران التي تقوم بتشغيل شركة الطيران العماني على أن تضاعف رأسمالها أربع مرات تقريبا الى ٥٠ مليون ريال (الدولار=٠,٣٨ ريال عُماني) لتوسيع عملياتها وشراء طائرات جديدة.

وقال زياد كريم الحرمي الرئيس التنفيذي لشركة الطيران العماني إنها ستعين مستشارا لوضع خطة إستراتيجية للشركة سوف تتضمن توسيع أسطولها.

وقال الحرمي :"الأموال الإضافية سوف تستخدم في توسعة عملياتنا. والحكومة تريد أن تصبح الناقلة مركبة لاستقدام مزيد من السائحين".

وأضاف دون اسهاب ان "الطائرة المثالية لعملياتنا هي طائرة تسع ما بين ٢٣٠و٢٤٠ مقعدا".

وكان الحرمي يتحدث بعد اجتماع لحملة الاسهم صدق على زيادة رأسمال الشركة من ١٣,٢٨مليون ريال عن طريق تخصيص زيادة الاسهم لحكومة السلطنة.

وقال ان نحو ٣٦,٧مليون سهم ستخصص للحكومة بسعر ١,٥٤٦ ريال للسهم لتزيد حصة الدولة في شركة الطيران الى ٨١ ٪ من ٣٤ ٪. وأضاف ان هذا سيجلب ٥٦,٧٧ مليون ريال إضافية.

ويعتزم الطيران العماني الذي يسير رحلات الى جهات في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية إضافة رحلات الى لوكنو وجايبور في الهند في ٢٠٠٧.

وقال الحرمي "خطتنا السابقة لتسيير رحلات الى طهران ودمشق تأجلت في الوقت الحالي".

الأمير الوليد يستقبل رئيس الجامعة الأمريكية

10ملايين دولار تبرع لمشروع مركز CASAR

الرياض/ فراس اليافعي:

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، يوم امس الأول رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة بمكتب سموه بالرياض رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة السيد ديفيد ارنولد، والدكتور جيري ليتش مدير مركز الأمير الوليد بن طلال للدراسات والبحوث الأمريكية CASAR الذي موله سموه بمبلغ ١٠ مليون دولار. وحضر اللقاء كل من الرئيسة التنفيذية لمؤسسة المملكة الأستاذة منى أبو سليمان، والمديرة التنفيذية لإدارة العلاقات والإعلام الأستاذة هبة قطاني، والمديرة التنفيذية المساعدة لمؤسسة المملكة الأستاذة لطيفة البصير، والمساعد التنفيذي لرئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة الأستاذ أحمد بن فهد الطبيشي، ومديرة قسم البروتوكول الأستاذة نهله العنبر.

وفي مستهل اللقاء، قدم وفد الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحياته وشكره للأمير الوليد على إتاحة هذه الفرصة للقاء سموه، وتبادل الطرفان الأحاديث الودية ومناقشة عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وأشاد السيد أرنولد بإنجازات الأمير الوليد في جميع الأصعدة والتي تعد فخرا للمملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج والعالم العربي على حد سواء وخاصة جهود سموه في دعم القطاع التعليمي في منطقة الشرق الأوسط.

وتأتي هذه الزيارة في هذا الوقت بالتحديد لتعريف الأمير الوليد بن طلال بالمدير الجديد لمركز الوليد بن طلال للبحوث والدراسات الأمريكية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة الدكتور جيري ليتش الذي تم تعيينه في شهر سبتمبر الماضي. واستعرض الدكتور ليتش لسمو الأمير خطة المركز المقترحة للعامين القادمة ونقاط القوة والضعف وطرق التعامل معها وشرح العمل الجاري والجهود التي تبذل لتنفيذ أهداف المركز. هذا وقدم الدكتور ليتش لسموه نبذه عن سير العمل في بناء صالة الأمير بن طلال في الحرم الجامعي وسلم مخططات العمل الجاري تنفيذه. وبدوره، عبر الأمير الوليد عن سعادته بلقاء الدكتور جيري ليتش وأثنى على الجهد الذي يبذله للإشراف على بناء المركز وتمنى له التوفيق والنجاح في منصبه الجديد.

مجموعة "سامبا" تطرح صندوقا استثماريا يستهدف العقارات السعودية

الرياض / وكالات :

أطلقت مجموعة "سامبا" المالية السعودية "صندوق سامبا العقاري" في معرض جدة للعقار، والذي يعد أول صندوق استثمار مفتوحا بالمملكة ليتمكن الجميع من الاستثمار فيه من أفراد (مواطنين ومقيمين) أو مؤسسات وشركات على حد سواء.

وقد حددت إدارة سامبا سعر الوحدة عند التأسيس بـ١٠ريالات (الدولار=٣,٧٥ ريال) والحد الأدنى للاشتراك بمبلغ ٢٥ ألف ريال كحد أدنى و ٥٠٠٠ ريال حد أدنى للاشتراك الإضافي.

وينص نظام الصندوق على عدم استرداد المبالغ خلال فترة السنة الأولى من الاشتراك، وأما السنة الثانية والثالثة والرابعة فتعاد بنسبة ٢٥٪ من عدد الوحدات والسنة الخامسة فما فوق غير محدد، ويستثمر الصندوق في الفرص العقارية الواعدة دون الحاجة إلى مبالغ كبيرة أو الإجراءات المترتبة على عمليات الشراء المباشر للعقارات.

وقد حدد استثمار الصندوق في العديد من الفرص العقارية المتنوعة والمجازة من هيئة الرقابة الشرعية داخل المملكة.

وقال عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة سامبا المالية عيسى بن محمد العيسى "إن سامبا طرحت مشروعها المتوافق مع أحكام هيئة الرقابة الشرعية. ويعتبر هذا الصندوق الأول من نوعه في المملكة كأول صندوق للاستثمار العقاري يطرح في المملكة تحت مظلة لائحة صناديق الاستثمار العقاري الصادرة أخيرا من قبل هيئة السوق المالية. إضافة إلى ذلك فإن الصندوق يتمتع بميزة أخرى، ألا وهي آلية التقييم الربع سنوي، الذي يتيح للمستثمرين إجراء العمليات المتعلقة بالصندوق من اشتراك أو استرداد أو نحوه خلال فترة الاستثمار وفقا لجدول زمني محدد".

وبالإضافة إلى أحقية الصندوق في الاستثمار في أسهم الشركات العقارية" أشار العيسى إلى "أن طرح الصندوق في هذا التوقيت يأتي للاستفادة من العوامل الإيجابية العديدة التي تدعم الاستثمار في القطاع العقاري، وفي مقدمتها توجهات الدولة الهادفة إلى المزيد من النهوض بهذا القطاع الحيوي والنمو المتوقع فيه حيث يُعتبر حالياً أحد أسرع القطاعات نمواً، مما يجعل من الصندوق قناة استثمارية جذابة لتنويع المحفظة الاستثمارية وذلك للتخفيف من حدة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في حال الاعتماد على مجال أو سوق استثماري واحد.

انطلاق مهرجان الموسيقى الكلاسيكية الأوروبية في إمارة العين

العين /وام:

انطلقت فعاليات مهرجان العين السابع للموسيقى الكلاسيكية الليلة قبل الماضية بقلعة الجاهلي في مدينة العين وسط حضور جماهيري كثيف.

وصدحت موسيقة الاوركسترا الأوروبية في القلعة التاريخية على مدى أكثر من ساعتين لتدشن واحدا من أهم المهرجانات الموسيقية في منطقة الخليج.

ويقام هذا المهرجان تحت رعاية سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الرئيس الأعلى للجنة أبوظبي للموسيقى الكلاسيكية تحت عنوان (أنغام في الواحة) و أوروبا تحتفل بعيد اتحادها الخمسين لمشاركة شعوب ودول الاتحاد الأوروبي في الاحتفالات بهذه المناسبة التاريخية.

وشهد المهرجان الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام عدد كبير من المسؤولين المعنيين بالثقافة والسفراء المعتمدين لدى الدولة وحشد من الجاليات العربية والأجنبية.

وأشاد الحضور بجهود لجنة أبوظبي للموسيقى الكلاسيكية وهيئة الثقافة والتراث وهيئة ابوظبي للسياحة التي تنظم هذا المهرجان الذي أضحى سمة مميزة لمدينة العين باعتبارها واجهة الثقافة والفنون في الدولة.

وبدت مدينة العين في أزهى صورها وهي تحتضن هذا الحدث الثقافي الذي يقام في المدينة سنويا على غرار المهرجانات الموسيقية العالمية التي تقام في أوروبا بانتظام منذ عشرات السنين.

غدا ..اجتماع خليجي طارئ لبحث انتشار انفلونزا الطيور

المنامة / بنا :

أعلن مدير إدارة الثروة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة في مملكة البحرين سلمان عبدالنبي ان قطاعات الثروة الحيوانية بدول مجلس التعاون الخليجي سيعقد اجتماعا طارئا يوم غدا اثر اكتشاف مرض انفلونزا الطيور في دولة الكويت.

وقال عبدالنبي في تصريح لصحيفة (الأيام) البحرينية ان الاجتماع الطارئ سيعقد بالأمانة العامة في مدينة الرياض ومن المؤمل أن تكون جميع دول الخليج مشاركة فيه لوضع أطار عام حول معالجة هذا المرض والخروج بقرارات مشتركة لوقاية المنطقة من انتشاره.

وأكد أن البحرين ستطرح في الاجتماع ما قامت به من تحصينات ضد مرض أنفلونزا الطيور وذلك قبل اكتشافه في دولة الكويت وما طبقته المملكة من قرارات وزارية ودولية اثر انتشار المرض والتي كان آخرها منع استيراد الطيور الحية بنوعيها البرية والبحرية من جميع أنحاء العالم.

وفد المجلس الوطني الإماراتي يتوجه الى روما للمشاركة في مؤتمر صناع القرار البرلمانيين

دبى / وام:

غادر صباح أمس الأول وفد المجلس الوطني الاتحادي متوجها الى روما للمشاركة في فعاليات مؤتمر دور صناع القرار البرلمانيين في تطوير مجتمع المعلومات الذي بدأ أعماله اليوم.

ويضم وفد المجلس سعادة جمال محمد مطر الحاي أمين سر اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية وسعادة نجلاء فيصل ربيع العوضي.

وقال جمال الحاي رئيس الوفد بان المؤتمر يناقش على مدى يومين آليات وضع سياسات مجتمع المعلومات والديمقراطية والتعاون الدولي في مجتمع المعلومات و ترتيب الأولويات في مجتمع المعلومات من منطلق التنمية وحكم مجتمع المعلومات وفعالية هيكلة المؤسسات ومجتمع المعلومات والإقتصاد القيود والفرص وحماية الحقوق في مجتمع المعلومات.

وأشار سعادته الى ان مشاركة المجلس الوطني في اجتماعات هذا المؤتمر لأول مرة تهدف الى التواجد الفعال في مثل هذه اللقاءات البرلمانية الدولية واستكمال مسيرة أعضاء المجلس الوطني في الفترة السابقة والاحتكاك بالوفود البرلمانية الأخرى والتعرف على خبراتهم في مجالات البنود المطروحة والمتعلقة بمجتمع المعلومات.

وقال ان الوفد سيقدم بمداخلة تستعرض تجربة الإمارات في مجال مجتمع المعلومات وتقنية المعلومات والمبادرات الرائدة التي شهدتها سواء على المستوى الاتحادي أو المحلي خاصة في مجال تقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي والحكومة الالكترونية والجهود التي تقوم بها في هذا المجال والتعاون من جانب الإمارات مع المجتمع الدولي في هذا الإطار.. لافتا الى ان دولة الإمارات قطعت شوطا كبيرا جدير بالفخر والتقدير في مشاريع رائدة وتوفير بنية أساسية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي وجهود تشريعية لحماية الحقوق في مجتمع المعلومات.

ويضم الوفد من الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي السيد محمد ماجد المهيري ضابط علاقات عامة.